

## الاعتراضات النحوية في شروح الإرشاد في النحو للتفتازاني

الباحثة: نثار خضير عباس

Nithar Khudai Abbas

أ.د نجلاء حميد مجيد

Prof. Dr. Najla Hameed Majeed

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

University of Babylon/College of Education for Human Sciences

Department of Arabic Language

[hum.njlae.hameed@uobabylon.edu.iq](mailto:hum.njlae.hameed@uobabylon.edu.iq)

### الملخص:

تناول هذا المبحث إظهار الاعتراضات النحوية التي أثارها شراح كتاب (إرشاد الهادي)؛ لأهمية هذا الموضوع في درس النحوي، إذ يُعدّ هذا الكتاب من المصنفات التعليمية التي ألفها صاحبها لإفادة المتعلمين. وقد شملت اعتراضات الشراح على صاحب المتن ثلاثة محاور رئيسية: اعتراضات على الحدود النحوية، واعتراضات على المسائل النحوية، واعتراضات على العبارات والألفاظ. وهذه الاعتراضات هي دليل على اهتمامهم الكبير في الفكر النحوي لذا سأذكر لكل شارح مثالاً واحداً في المحاور التي ذكرت وذلك لضيق المقام. وقد اقتضى البحث تفصيل القول في توطئة وتوسع مسائل من ردود الشراح وتحليلها. واعتمد البحث على أمهات المصادر القديمة والحديثة، وكتب الخلاف النحوي، ثم ختم بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث، تلتها قائمة المصادر والمراجع

الكلمات المفتاحية: الاعتراضات، النحوية، شروح، الإرشاد، التفتازاني،

**Keywords:** Grammatical Objection, The Author, Grammarians, Definition, Expression.

### Abstract :

This chapter examines the grammatical objections raised by the commentators on the book *Irshād al-Hādī*, highlighting the significance of this topic in Arabic grammatical studies. The book is considered one of the educational works authored to benefit learners, which explains the attention it received from later scholars. The commentators' objections to the author of the main text fall into three principal categories: objections to grammatical definitions, objections to grammatical issues, and objections to expressions and terminology. These objections reflect the commentators' deep engagement with grammatical thought. Accordingly, one representative example from each category has been presented for every commentator, due to the constraints of scope.

The research necessitated a detailed discussion and analysis of nine grammatical issues derived from the commentators' responses. It relied on major classical and modern sources, as well as works dealing with grammatical disagreement. The study concludes with a summary of the most important findings, followed by a list of sources and references.

### توطئة:

يعدُّ التفتازاني من كبار أئمة العلم، فتميّز في عصره وتمتّع بمكانة علمية رفيعة بين علماء زمانه. وقد بلغ في العلوم التي تخصص فيها درجة عالية من التميّز، حتى آلت إليه زعامة العلم في المشرق في عصره<sup>(1)</sup>، وقد برز في عدد من العلوم، من أبرزها: النحو، والصرف، والمنطق، وعلم المعاني والبيان، وأصول الفقه، والتفسير، وعلم الكلام، إلى جانب غيرها من المعارف<sup>(2)</sup>، فاشتهر ذكره وانتشر صيته في الآفاق، وتوافد عليه طلاب العلم من مختلف الأقاليم. وكان متقناً للغة الفارسية، وله مؤلفات باللغتين العربية والفارسية<sup>(3)</sup>.

ومن مصنفاته التي ذاع صيتها عند علماء النحو كتاب (إرشاد الهادي) وهو الذي فرغ من تأليفه سنة 774 هـ بخوارزم<sup>(4)</sup>، وهو كتاب وجيز في النحو مشتمل للقواعد الأساسية، جعلته على مقدمة وثلاثة أقسام المقدمة في تعريف النحو والكلمة القسم الأول في الاسم والثاني في الفعل والثالث في الحرف فصار متناً لطيفاً جامعاً متداولاً في أيدي أصحابه فشرحوه ممزوجاً وغير ممزوج منهم تلميذه علاء الدين البسطامي المعروف بمصنّفك ألفه سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة وهو أول تأليفه، والشريف الحسيني ولد السيد الشريف الجرجاني صنف شرحاً لطيفاً ممزوجاً وفرغ من تأليفه بشيراز سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة<sup>(5)</sup>. وعلي خان المدني الشيرازي ألف موضح الرشاد في شرح الإرشاد وكان عمره ثمانية عشر عاماً<sup>(6)</sup>.

### أولاً: الاعتراضات على الحدود النحوية:

#### أ- حد المعرب:

اتفق جمهور النحاة على أنّ المعرب: (( ما اختلف آخره باختلاف العوامل ))<sup>(7)</sup>. ونص التفتازاني على أنّ المعرب: (( ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً مثل: جاءني زيد... أو تقديرًا مثل: هذه عصا ))<sup>(8)</sup>.

يرى الجرجاني أنّ التفتازاني لم يأت بجديد، بل اقتفى أثر الزمخشري الذي حد المعرب بقوله: (( الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف، أو محلاً ))<sup>(9)</sup>. وقد اعترض ابن الحاجب على هذا الحد إذ يرى أن فيه دوراً، (( لأنه لا يختلف آخره حتى يعرف كونه معرباً، ولا يكون معرباً حتى يختلف آخره ))<sup>(10)</sup>، ثم بيّن الرضي معنى الدور في ذلك بقوله: (( لأنّ المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل اختلاف الذي يصح لغة، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولاً، فإن حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده، فيكون دوراً ))<sup>(11)</sup>.

وقد أجاب بعض النحويين على هذا الإعتراض منتصرين للنحويين السابقين وحدّهم منهم ركن الدين الاسترآبادي (ت 715 هـ) إذ قال: (( ويمكن أن يجاب عنه نصرة للنحاة بأن يقال: لا نسلم بأنّ الغرض من تعريف المعرب أن يثبت له هذا الحكم، لجواز أن يعرف هذا الحكم باستعمال العرب ))<sup>(12)</sup>، وبمثل هذا الرد ردّ الفاضل الهندي (ت 948 هـ) على اعتراض ابن الحاجب<sup>(13)</sup>.

أمّا ركن الدين الجرجاني (كان حياً 730 هـ) فقد ردّه بقوله: (( الاختلاف المستفاد من أهل اللغة غير الاختلاف الذي هو الغرض من معرفة المعرب، ومرادهم هو الأول دون الثاني فلا يلزم ما ذكره ))<sup>(14)</sup>.

وقد نقل الشريف الجرجاني رد بعض النحويين بحمل هذا الحد على اللفظي<sup>(15)</sup>، ويبدو لي أنّ هذا الرد هو رد ركن الدين الجرجاني الأنف الذكر، ولم يرتض الشريف الجرجاني هذا الحد ولا ما قيل من جواب لتسويغه، إذ رفض الحد الذي أورده التفتازاني رفضاً واضحاً بقوله: (( وكان المصنف عول عليه حتى عرفه به لكن ذلك خروج عن باب الإنصاف ودخول في طريق الاعتساف. إذ لا يخفى على من أنصف من نفسه أن النظر في تدوين النحو وتبويبه إنما هو

إلى من لا يعرف أحكام الكلمات ولم يتتبع لغة العرب ، وأما من تتبع فعرف أحكامها بالتتابع فهو كالأعراب مستغن عن الإعراب وليس بمنظور إليه في تدوينه)) (16).

وكان للجرجاني أثر واضح فيمن تلاه من النحويين ؛ إذ نجد صدى ما قاله واضحا عند الجامي (ت 898هـ) الذي انتصر لحد ابن الحاجب معترضاً على النحويين بمثل ما اعترض عليه الجرجاني معنى وشابهه لفظاً أيضاً (17).

ب- حد النحو:

تناول علماء النحو تعريف هذا العلم وحدوه بحدود كثيرة ، أقرب هذه الحدود بحسب قول المرادي : (( النحو علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً )) (18).

واشهرها قول ابن عصفور: (( النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي انتلف منها )) (19).

ويمكن أن نستشف مما تقدم أن القصد من النحو هو العناية بألفاظ العرب من جهة تركيبها وضبطها الإعرابي ، وفق قواعد تستنبط من كلامهم للوصول إلى فهم المعنى والغرض المقصود . أما التفازاني فذهب إلى حدّ النحو بأنه : (( معرفة أحوال أواخر الكلم من جهة الاعراب والبناء )) (20).

انتقد البساطامي هذا التعريف وبيّن قصوره من وجهين اثنين فقال : (( التعريف الذي ذكره المصنف رحمه الله ، هو التعريف الظاهري المتداول المشهور في ألسنة القوم وهو تعريف قاصر:

أما أولاً : فلأن النحو باحث عن أحوال أواخر من جهة البناء أيضاً وتركه المصنف ... وأما ثانياً :

فلأن معرفة العرب بحسب السليقة داخلة في التعريف ، وذلك ليس من النحو على ما صرح به صاحب المفتاح في قسم النحو)) (21)، يرى البساطامي أن هذا الحد غير جامع إذ أنه لا يشمل جميع أحوال أواخر

الكلم وهو غير مانع أيضاً لأن إدراج المعرفة الفطرية داخلة فيه وهذا يُخرج النحو عن كونه علماً . وبعد أن صحح البساطامي حد النحو الذي ذكره السكاكي بيّن أن "البناء" عند التحقيق ليس من

مداخل النحو ثم قدّم الحد الذي يراه الأوضح والأصح إذ قال: (( فالأوضح عندي في هذا المقال أن يقال : النحو معرفة إعراب الكلمة في التركيب اكتساباً )) (22).

والوجه الأول من وجهي قصور الحد المذكور أنّاً مردود ؛ لأن التفازاني نبه على أحوال الأواخر من جهة البناء أيضاً وهذا ما أشار إليه محقق كتاب " إرشاد الهادي" الدكتور عبد الكريم

الزبيدي إذ قال : (( " والبناء" ساقطة في : د ، وقد اشتهر أن يقال : الإعراب والمراد هو البناء على سبيل التغليب ، فقوله من جهة الإعراب ، أي: الإعراب والبناء ، لذلك خلت بعض النسخ من كلمة " البناء " )) (23).

بهذا يتضح أن ( البناء ) مراد وأن لم يُذكر لفظاً في الحد ، لأن الإعراب في العادة يطلق ويراد به الإعراب والبناء ، لكن هذه اللفظة موجودة في نص التفازاني بدليل أنها لم تسقط إلا من نسخة واحدة

من النسخ الأربعة التي اعتمدها المحقق ، يُزاد على ذلك أن كلاً من الجرجاني والمدني أثبت هذه اللفظة ( البناء ) عند شرحهما لحد النحو في كتبهم (24).

إذن اعتراض البساطامي مقبول من جانب التنبيه إلى أهمية التقييد بـ"الاكتساب" لتمييز النحو عن معرفة كلام العرب بالسليقة، فجعل النحو علماً يُطلب بالتعلم، لا بالملكة الفطرية.

ت- حد المعرفة

حدّ جمهور النحاة المعرفة بأنها : (( ما وضع لشيء بعينه )) (25). وحدها التفازاني بأنها : (( ما وضع للاستعمال في معين ، والنكرة بخلافه )) (26).

ردّ المدني الحد بقوله : (( هذا الحد غير مانع لأن النكرة قد تستعمل في معين ولكنه لا يدل عليه بخصوصه ؛ فلو قال : (( ليبدل على معين " كان الحد مانعاً )) (27).

يرى المدني أن الأولى أن يقال في الحد " ما يدل على معين " لأن هناك فرقاً بين " الاستعمال في معين " و" الدلالة على معين " .

ويبدو أن المدني تابع الجرجاني في اعتراضه على حد " المعرفة" ، إذ نجد أن ما أورده المدني هنا لا يختلف كثيراً عما ذكره الجرجاني في اعتراضه على حد المعرفة (28).

## ثانياً : الاعتراضات على المسائل النحوية

### أ- شروط إعراب الأسماء الستة:

أشار التفتازاني في إرشاد الهادي إلى أنّ الإعراب قد يكون بالحركة أو بالحرف، وضرب مثلاً للإعراب بالحرف بقوله: (( كما في : أبوه ، وأخوه ، وحموه ، وفوه ، وذو مال ))<sup>(29)</sup>. اكتفى المصنّف بذكر هذه الأمثلة من غير أن يصرّح بالشروط اللازمة لإعراب هذه الأسماء بالحروف. وقد تعقّب الجرجاني فبيّن أنّ في الاكتفاء بالمثال نظراً، إذ يوهّم أن شرط الإضافة إنما يختص بالإضافة إلى ضمير الغائب، فقال: (( واعلم أن المصنّف قد اكتفى في بيان هذه الشرائط بإيراد أمثلة مشتملة عليها ، لكن في الاكتفاء بالمثال في بيان شرط الإضافة نظراً ، لأنه يوهّم أن الشرط هو الإضافة إلى ضمير الغائب خاصة ))<sup>(30)</sup>.

ذكر النحاة أنّ الأسماء الستة ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة<sup>(31)</sup>. ونصّوا على شروط عامة وأخرى خاصة لإعراب الأسماء الستة بالحروف، أمّا الشروط العامة فهي: أن تكون مفردة فلا تكون مثني أو جمعاً. أن تكون مكبّرة: فلا يصعّر (مثل أبيّ). أن تكون مضافة: فلا تُستعمل نكرة. أن لا تُضاف إلى ياء المتكلم: فإن أضيفت إليها أعربت بالحركات المقدرة. والشرط الخاص بـ (فم): حذف الميم (فتقال: فوك، فاك، فيك). والشرط الخاص بـ (نو): أن لا تقطع عن الإضافة وهي تضاف إلى اسم ظاهر لا إلى ضمير<sup>(32)</sup>.

ومن هنا يظهر أن اعتراض الجرجاني وجيه، إذ إنّ الاختصار على المثال من غير ذكر صريح للقاعدة قد يُوقع الوهم في قصر الشرط على ضمير مخصوص، بينما النحاة نصّوا على الإضافة بإطلاقها. وهذا ما أراد إيضاحه الجرجاني فقد ذكر أن ابن الحاجب: (( لم يكتف في بيانه بالمثال مع اكتفائه في غيره به ))<sup>(33)</sup>.

ومع ذلك فقد تسامح البسطامي في موقفه من التفتازاني، فعّدّ صنيعه من باب الاختصار، فقال: (( والمصنّف رحمه الله ترك هذه الشروط ، اعتماداً على الأمثلة ، ورعاية للاختصار الذي هو بصدده ))<sup>(34)</sup>.

أما المدني فيرى أن التفتازاني استغنى عن ذكر الشروط لاكتفائه بالأمثلة<sup>(35)</sup>، وبذلك يتضح أن الشارحين متفقان أن قصد التفتازاني، هو الميل إلى الاختصار والاكتفاء بما تدل عليه الأمثلة.

### ب- النكرة المبدلة من المعرفة

نصّ التفتازاني على أنّه: (( لا يجب مطابقة البديل المبدل منه في التعريف والتكثير والإظهار والإضمار ولكن يجب في النكرة المبدلة من المعرفة أن تكون موصوفة ))<sup>(36)</sup>.

قسم النحويون البديل إلى أنواع لكل منها شروط . ومن المسائل التي ناقشوها مسألة التطابق بين البديل والمبدل منه في التعريف والتكثير، وبيّنوا أن التطابق في ذلك ليس شرطاً ، فلا يلزم تطابق البديل ومتبوعه فيهما بل يمكن أن يُبدل أي من النوعين من الآخر . فيجوز بدل المعرفة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ [سورة الفاتحة: 5-6] ، وبدل النكرة من النكرة نحو: ﴿ رَزَقْ مَعْلُومٌ فَوَاكِهِ ﴾ [سورة الصافات : 41-42]، وبدل النكرة من المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [سورة العلق : 15-16]، وبدل المعرفة من النكرة نحو: ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [سورة الشورى : 52-53]<sup>(37)</sup>. وهذه الأمثلة عن بدل الكل من الكل ، وتقع أيضاً في أنواع البديل الأخرى .

اختلف النحويون في مسألة ابدال النكرة من المعرفة ، فأجاز البصريون الإبدال من دون اشتراط كون النكرة موصوفة<sup>(38)</sup>، أما الكوفيون فأوجبوا كونها موصوفة<sup>(39)</sup> ، ووافقهم في ذلك الزمخشري بقوله: (( أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة ))<sup>(40)</sup>، وابن الحاجب<sup>(41)</sup> وذكر ابن مالك

أن الكوفيين اشترطوا اتحاد اللفظين وهو ما رفضه مبيّنًا أن العرب لم تلتزم ذلك مستدلًا بالسمع (42) ، ونسب غيره هذا الشرط للبغداديين(43).

وقد اشار التفتازاني في النص المتقدم إلى وجوب كون النكرة المبدلة من المعرفة موصوفة. وجاء اعتراض البسطامي على قوله: (( "ولكن يجب في النكرة " إلى آخره ليس بسديد إذ لا إطلاق هنا ، بل هذا الحكم مختص ببديل الكل )) (44).

ومفاد اعتراضه أن الإطلاق - التعميم - في الحكم غير صحيح، لأن هذا الشرط (أن تكون النكرة موصوفة) ، لا يجري على كل أنواع البديل، وإنما يختص بنوع بديل الكل فقط، وهو ما عرّف بأنه: ما أبدل من الأول وهو هو(45).

وهذا الاعتراض سبقه إليه الرضي ، إذ اعترض على عبارة ابن الحاجب التي قال فيها: (( وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت )) (46)، إذ علّق الرضي على ذلك بقوله: ((أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة، فنعت تلك النكرة واجب، وليس ذلك على الإطلاق بل في بديل الكل من الكل ))(47). ويلاحظ تشابه عبارتي الرضي والبسطامي إلا أن الرضي لم يصف قول ابن الحاجب بأنه ليس بسديد كما فعل البسطامي .

ومن الجدير بالذكر أن عددًا غير قليل من النحويين جاءت عباراتهم في هذه المسألة مطلقة غير مقيدة ولا سيما في المتون المختصرة (48).

### ت- الأسماء الستة:

قال التفتازاني في باب الاسم في حديثه عن الإعراب : ((والإعراب : رفع ونصب ، وجر ، ويكون بحركة كما مرّ ، أو بحرف كما في : أبوه ، وأخوه ، وحموها ، وهنوه ، وفوه ، وذو مال ))(49)

الأسماء الستة وهي : أبو، وأخو، وحمو، وذو، وفوه، وهنوه، إذ ترفع بالواو ، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، بشروط ذكرها النحويون (50)، وذكر المرادي أن هذه الأسماء من حيث اللغات الواردة فيها على ثلاثة أقسام هي : ((قسم ليس فيه إلا لغة واحدة وهو الإعراب بالأحرف، وذلك "ذو" بمعنى صاحب و"فم" بلا ميم. وقسم فيه لغتان: النقص ثم الإعراب بالأحرف وهو "هن". وقسم فيه ثلاث لغات: الإعراب بالأحرف ثم القصر ثم النقص، وهو: "أب وأخ وحم" )) (51).

والحديث هنا سيكون عن كلمة " هن " التي اتضح من النص المتقدم أن فيها لغتين : النقص والإتمام ، (( والنقص في هذا الأخير " وهو "هن" "أحسن" من الإتمام، ... والنقص: أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة )) (52). فتكون الحركة على العين، وهي التّون(53).

وجاء اعتراض المدني على عدم تنبيه التفتازاني إلى أن " هن " ليست كبقية أخواتها في الاستعمال ؛ إذ إن النقص في " هن " أفضل من إتمامها ، وهو ما لم ينبه عليه بل ذكرها مع بقية الأسماء من دون اشارة إلى ذلك وهذه هي عادة أكثر النحويين على ما بينه ابن مالك (54).

ويلاحظ أن المدني وجّه اعتراضه إلى التفتازاني في هذا الموضع مرتين ، إحداهما صراحةً ، والأخرى ضمناً. فأما الأولى فجاءت في قوله : (( وكان على المصنف أن ينبه على ذلك لئلا يوهم مساواته لهن )) (55). وهي عبارة تُعبر عن اعتراض صريح مباشر ، إذ يُؤخذ المدني فيها التفتازاني على عدم التنبيه إلى قلة إعراب " الهنّ " بالحرف ، مما قد يُفضي إلى إيهام المساواة بينه وبين بقية الأسماء (56). وأما الثانية فجاءت ضمناً ، إذ استشهد المدني بكلام ابن مالك إذ قال : ((فمن لم ينبّه على قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب ))(57).

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ المدني لم يُعِنَ بإيراد اعتراضاتٍ مستقلة كثيرة على المصنّف، بل جاء موقفه غالبًا مؤيدًا لما طرحه الجرجاني، خاصة في مسألتي إعراب الأسماء الستة والمفعول المطلق بغير لفظه؛ ففي الأولى تابع الجرجاني في ملاحظته على اقتصار التفتازاني على الأمثلة من دون بيان الشروط، غير أنّ المدني عدّ ذلك ميلاً إلى الاختصار لا تقصيراً، وفي الثانية شارك الجرجاني في اعتراضه على مثال "قعدت جلوس" مبيّنًا الفرق الدلالي بين "العود" و"الجلوس"، مع إيراد التفسير اللغوي والتأكيد على المعنى ، لذلك اكتفيتُ بذكر مسألة واحدة له هنا.

ثالثاً : الاعتراضات على العبارات والألفاظ

#### أ- النعت والعطف بعد اسم (لا):

قال التفتازاني : (( يجوز في النعت للمبني ، والعطف على اللفظ ، الرفع والنصب مثل : لا رجلَ ظريفٌ وظريفًا ، ولا أب وأبناً وأبناً ))<sup>(58)</sup> . وضح النحاة أن اسم (لا) إذا وصف بصفة مفردة متصلة؛ جاز في الصفة ثلاثة أوجه هي: البناء على الفتح، نحو: (لا رجلَ ظريفَ فيها) . النَّصْب، نحو: (لا رجلَ ظريفًا فيها) . الرَّفْع، نحو: (لا رجلَ ظريفٌ فيها) .

فيبنى الأول لتركب الموصوف مع الصفة تركيب خمسة عشر، ثم دخلت (لا) عليها، وينصب في الثاني على اتباع الصفة محلَّ اسم (لا) ، والرفع في الثالث على اتباعها لمحلَّ (لا) مع اسمها<sup>(59)</sup> . فأن فقد أحد الشرطين بأن كانت الصفة غير مفردة أو غير متصلة جاز وجهان فيها : الرفع والنصب وامتنع البناء . ويجوز هذان الوجهان أيضًا في المعطوف إن لم تكرر معه " لا " ، نحو: (لا رجل وامرأة في الدار) ، والنصب بالعطف على موضع اسم (لا)<sup>(60)</sup> .

واشار ابن يعيش إلى إعرابه بقوله : (( ولك في إعرابه وجهان : أحدهما أن تُتبعه اللفظ، فتنصبه، وتُنوَّنُه، فنقول: "لا رجلَ ظريفًا عندك". فإن قلت كيف جاز حملُ الصفة على اللفظ، والأوَّل مبنيٌّ، والثاني معربٌ؟ قيل: لما اطرَد البناء ههنا في كلِّ نكرة تقع هذا الموقع، أشبهت حركته حركةَ المعرب، فجاز أن يوصف على لفظه، ويُعطف عليه، وإن كان مبنيًا. ومثله الحمل على حركة البناء في المنادى العَلْم، نحو قولك: "يا زيدَ الظريف" بالرفع حملًا على اللفظ ... ويجوز في نصب الصفة وجهٌ آخر وهو أن يكون محمولًا على محلِّ المنفي، لأنَّ محلَّه نصبٌ بالنافي الذي هو "لا"، لمضارعتها "إن" على ما تقدّم. وإنما بُني للتركيب مع "لا" فالفتحة فيه فتحةُ بناء نائبة عن فتحةِ إعراب. ويجوز في الصفة أيضًا الرفعُ حملًا على موضع النافي والمنفي، لأنَّ "لا" وما عملت فيه بمعنى اسم واحدٍ مرفوعٍ بالابتداء... فلذلك جاز في النعت فيما بعد "لا" والعطف عليه الرفعُ على موضع "لا" مع الاسم، والنصبُ على الاسم الذي بعد "لا")<sup>(61)</sup> .

اعتراض الجرجاني على عبارة (ويجوز في النعت للمبني والعطف على اللفظ الرفع والنصب) إذ قال : (( أعلم أن في كلامه إخلالا واختلالا أما الإخلال لأن الرفع والنصب ليس كلاهما للحمل على اللفظ بل الرفع على المحل ، والنصب على اللفظ ، فكان عليه ذكر المحل كما ذكر اللفظ ، أما الإختلال فلأن المستحسن أن يقول : ويجوز فيه الرفع والنصب على اللفظ والمحل مثل : " لا رجلَ ظريفٌ وظريفًا " في النعت " ولا أب وأبناً وأبناً ))<sup>(62)</sup> .

يُفهم من اعتراض الجرجاني أن العبارة غير دقيقة عنده ؛ لأنها توهم أن كلاً من الرفع والنصب في النعت للمبني على اللفظ، والصواب أن النصب يكون على اللفظ، والرفع على المحل. فأغفال ذكر المحل إخلال بالمعنى، يُزاد على ذلك أن صياغة العبارة مضطربة، ومن ثم صححها بالشكل الذي يراه الأصوب .

#### ب- نصب المفعول معه

حدَّ التفتازاني المفعول معه بأنه : (( اسم بعد الواو بمعنى (مع) منصوب بفعل لفظًا مثل استوى الماء والخشبة أو معنى مثل : مالك وزيدًا ، أي : ما تصنع "مع زيد " ))<sup>(63)</sup> . وقد وجَّه البسطامي نقدًا لعبارة التفتازاني ولا سيما في قوله (اسم مذكور بعد الواو بمعنى مع وهو منصوب) ، فقال : (( وحق العبارة أن يقال في تفسير المفعول معه : هو اسم منصوب بعد الواو بمعنى مع ))<sup>(64)</sup> .

وبالمقارنة بين نص التفتازاني وعبارة البسطامي نجد أن لفظة " مذكور " ولفظة (وهو) وردت في قول البسطامي من دون أن يكون لهما أصل ظاهر في نص التفتازاني ، وربما يعود السبب في ذلك إلى اختلاف نسخ الإرشاد أو زيادة من الناسخ أو المحقق.

ويبدو أن البسطامي يرى أن حد التفتازاني ينتهي عند كلمة " مع " ، ومن ثم لم يعد " وهو منصوب " من تنمة الحد ولهذا السبب اعترض على حده مُقدِّمًا كلمة " منصوب " . في حين نجد أن الجرجاني (65)، والمدني (66)، لم يعترضوا عليه ولعل العلة في ذلك أنهما عدا " منصوب " من تنمة الحد.

ونجد أنّ بعض النحويين حدّوا المفعول معه بحد يكاد يكون مشابهًا لحد التفتازاني إذ أنهم لم يذكروا لفظة " منصوب " منهم ابن الحاجب إذ قال : (( هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى )) (67) . والظاهر أن حد " المفعول معه " المرضي عند البسطامي هو ما ذكره الزمخشري إذ حدّه الزمخشري بقوله : (( هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع . وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً )) (68) .

ومن اعتراضاته الأخرى على عبارات التفتازاني اعتراضه على ما جاء اعتراضه في مسألة الفعل المسند الى المؤنث بالتاء إذ عدّ عبارة المصنّف ( والفعل المسند الى المؤنث بالتاء يكون بالتاء ) عبارة قاصرة والعبارة المنقحة برأيه هي : (( وإذا اسند الفعل أو شبهه إلى المؤنث الحقيقي ضميراً كان أو ظاهراً أوجب التأنيث )) (69) .

#### ت- خواص الاسم:

قال التفتازاني الاسم: (( ما جاز أن يُحدّث عنّه ، أو يضاف إليه ، أو يدخله التنوين ، أو حرف الجر ، أو لام التعريف نحو : " غلام زيد في الدار " )) (70) .

ولام التعريف هي: (( اللام الساكنة التي تدخل على الأسم المنكور فتعرفه تعريف جنس كقولك: أهلك الناس الدينار والدرهم )) (71) . وفي حرف التعريف مذاهب :

المذهب الأول : أنّ " ال " هي كلمة مركبة من الهمزة واللام ، كتركيب " هلّ " ، وأصل الهمزة أن تكون للقطع (72) . وحذفت في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل (73) ، وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم (74) ، ومنه: ( ليس من أمبر امصيام في امسفر ) (75) .

المذهب الثاني : اللام هي حرف التعريف وحدها ، والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة ، وهو مذهب سيبويه ، وعليه أكثر البصريين والكوفيين (76) .

المذهب الثالث : أن التعريف الهمزة وحدها ، وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبّه التعريف بالاستفهام وهو مذهب الميرد (77) .

اعترض المدني على عبارة " أو لام التعريف " إذ قال : (( ولو عبر بأداة التعريف لكان شاملاً للجميع )) (78) . وجاء اعتراض المدني على عبارة التفتازاني: " ولام التعريف " ، لأنه يرى في هذا التعبير شيئاً من القصور؛ لأنها تقصر المعرف على المعرف بلام التعريف ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، وما عداه من المذاهب غير داخل فيها . ولهذا قال إن التعبير (بأداة التعريف) يجعله شاملاً لكل المذاهب في حرف التعريف .

### نتائج البحث

1- ثراء المادة العلمية كشفت البحث أن شروح "الإرشاد" لم تكن مجرد توضيح للمتن،

بل كانت ميداناً للنقد والتمحيص، حيث شكلت الاعتراضات النحوية مادة دسمة

عكست حيوية الدرس النحوي في تلك الحقبة.

2- تتوع مرجعيات الاعتراض تبين أن الاعتراضات لم تنطلق من موقف مذهبي واحد، بل تتوعت بين اعتراضات مبنية على السماع (النصوص القرآنية والشعرية)، واعتراضات مبنية على القياس والعلة النحوية.

3- أظهرت البحث أن التفتازاني في (الإرشاد) كان يميل إلى الاختصار المركز، مما فتح الباب أمام الشراح للاعتراض على بعض الجمل أو العبارات التي قد توهم غير المراد.

4- اتضح أن بعض الاعتراضات كانت تهدف إلى تجويد (الصناعة النحوية) وتسهيل المتن للمتعلمين، من خلال نقد التعريفات والحدود التي وضعها المصنف.

#### روافد البحث

- (1) ينظر : الموسوعة الميسرة :3/ 2643.
- (2) ينظر :بغية الوعاة : 2 / 285.
- (3) ينظر : البدر الطالع : 2 / 303-304 .
- (4) المصدر نفسه : 2 / 303.
- (5) ينظر : كشف الظنون :1/66-67.
- (6) ينظر : موضح الرشاد ، (مقدمة المحقق ) : 47.
- (7) ينظر: الإيضاح العضدي:11، و المفصل في صنعة الإعراب : 1 / 33 .
- (8) إرشاد الهادي : 85-86 .
- (9) المفصل في صنعة الإعراب : 33 .
- (10) أمالي ابن الحاجب :2/ 519 .
- (11) شرح الرضي على الكافية : 1 / 55 .
- (12) الوافية في شرح الكافية : 32 ، وينظر : البسيط في شرح الكافية : 1 / 149.
- (13) ينظر : شرح الكافية للفاضل الهندي ، تح : ثائر البديري ( أطروحة دكتوراه ) :153.
- (14) المباحث العربية : 1 / 23.
- (15) ينظر : الرشاد في شرح الرشاد للجرجاني : 118- 119 .
- (16) الرشاد في شرح الإرشاد للجرجاني / 119 .
- (17) ينظر : الفوائد الضيائية : 1 / 180 .
- (18) توضيح المقاصد :1/ 365 .
- (19) المقرب : 45 .
- (20) إرشاد الهادي : 84 .
- (21) الرشاد في شرح الإرشاد للبسطامي :73 .
- (22) المصدر نفسه .
- (23) إرشاد الهادي : 84 .
- (24) ينظر :الرشاد في شرح الإرشاد للجرجاني ( رسالة ماجستير ) : 79 ، وموضح الرشاد : 65 .

- (25) الكافية في علم النحو: 37 ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ( المسألة : 101 ) : 583/2 .
- (26) إرشاد الهادي : 114 .
- (27) موضح الرشد : 245 .
- (28) . ينظر : الرشد في شرح الإرشاد للجرجاني : 276 - 277 .
- (29) إرشاد الهادي : 86 .
- (30) الرشد في شرح الإرشاد للجرجاني : 122 .
- (31) ينظر : شرح قطر الندى : 46 ، وهمع الهوامع : 135 / 1 ، والنحو الوافي : 108 / 1 .
- (32) ينظر : الكافية في علم النحو : 29 ، والمقاصد الشافية : 156 / 1 .
- (33) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 131 ، والكافية في النحو : 12 ، 29 .
- (34) الرشد في شرح الإرشاد للبسطامي : 100 .
- (35) ينظر : موضح الرشد : 85 .
- (36) إرشاد الهادي : 109 .
- (37) ينظر : شرح الرضي : 887 / 1 ، والكناش : 236 .
- (38) ينظر : الأصول في النحو : 46 / 2 - 47 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 331 / 3 .
- (39) توضيح المقاصد والمسالك : 1042 / 2 . وينظر : شرح شذور الذهب للجوجري : 793 / 2 .
- (40) المفصل في صنعة الإعراب : 158 .
- (41) ينظر : الكافية في علم النحو : 31 .
- (42) ينظر : شرح التسهيل : 331 / 3 ، وتوضيح المقاصد : 1042 / 2 .
- (43) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 257 / 1 ، والملحة في شرح الملح : 718 / 2 .
- (44) الرشد في شرح الإرشاد للبسطامي : 283 .
- (45) ينظر : الأصول في النحو : 46/2 .
- (46) الكافية في علم النحو : 31 .
- (47) شرح الرضي على الكافية : 387 / 2 .
- (48) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : 158 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 266 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 3 / 331 ، وتوضيح المقاصد : 1042 / 2 .
- (49) إرشاد الهادي : 86 .
- (50) ينظر : شرح الأشموني : 50 / 1 .
- (51) توضيح المقاصد : 319 / 1 .
- (52) شرح الأشموني : 50/1 .
- (53) ينظر : للمحة في شرح الملح : 167 / 1 .
- (54) ينظر : شرح التسهيل : 44 / 1 .
- (55) موضح الرشد : 83 .
- (56) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : 44 / 1 ، و تمهيد القواعد : 261 / 1 ، والمقاصد الشافية : 152 / 1 .
- (57) موضح الرشد : 83 . ، وينظر : شرح التسهيل : 44 / 1 .
- (58) إرشاد الهادي : 103 .
- (59) ينظر : للمحة في شرح الملح : 495 / 1 .
- (60) ينظر : المصدر نفسه : 496 / 1 .
- (61) شرح المفصل لابن يعيش : 106 / 2 .
- (62) الرشد في شرح الإرشاد للجرجاني : 231 .
- (63) إرشاد الهادي : 99 .
- (64) الرشد في شرح الإرشاد للبسطامي : 203 .
- (65) ينظر : . الرشد في شرح الإرشاد للجرجاني : 217 .
- (66) ينظر : موضح الرشد : 168 .
- (67) الكافية في علم النحو : 23 .
- (68) المفصل في صنعة الإعراب : 83 .
- (69) الرشد في شرح الإرشاد للبسطامي : 342 .

- (70) إرشاد الهادي : 84 .  
(71) المفصل في صنعة الإعراب : 449.  
(72) شرح المفصل لابن يعيش: 134 /5  
(73) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : 449  
(74) شرح الكافية الشافية : 319 /1 .  
(75) ينظر: : مسند أحمد: 434 /5 ، رقم الحديث: 23729.  
(76) شرح المفصل لابن يعيش: 134 /5.  
(77) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 241 /3 ، وشرح التصريح على التوضيح : 179 /1.  
(78) موضح الرشاد : 74 .

## المصادر والمراجع

### أولاً : الكتب المطبوعة

- القرآن الكريم
- إرشاد الهادي : سعد الدين التفتازاني (ت792هـ) تح : الدكتور عبد الكريم الزبيدي ،دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ،جدة، ط1 ، 1405هـ-1985م.
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي(ت316هـ) ، تح: عبد الحسين الفتلي : مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت ، د.ط.و.د.ت.
- أمالي ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت646هـ) تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، د.ط، 1409 هـ - 1989 م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، دار الفكر - دمشق، د.ط.و.د.ت.
- الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) ،تح: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) ، ط1، 1389 هـ - 1969 م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاتي اليمني (ت: 1250هـ)، دار المعرفة - بيروت، د.ط.و.د.ت .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية - لبنان / صيدا ،د.ت.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى،(ت 905هـ) ،دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ،ط1،1421،1هـ-2000م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت778 هـ) تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1428 هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) ، تح : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.
- الرشاد في شرح الإرشاد: شمس الدين محمد بن علي الشريف الحسيني (ت838هـ)،تح: الكتور ضرغام محمود عبود الدرة، مركز البحوث والدراسات الإسلامية -العراق - ، ط1، د.ت .
- الرشاد في شرح الإرشاد : علاء الدين علي البسطامي (ت 875هـ) ، تح : عبد الحميد هاشم العيساوي ، عمان :دار الرياحين للنشر والتوزيع ،ط1، 2021.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط1، 1419هـ - 1998م.
- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 (1410هـ - 1990م) .
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ، ط1، 1421هـ - 2000م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، من كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة، د.ط.و.د.ت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت 889هـ) تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط، 1423هـ/2004م.
- شرح الرضي على الكافية : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي (686 هـ) ، تح : أ. د. يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس - ليبيا 1395 - 1975 م ، د.ط.
- شرح الكافية الشافية : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) تح: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط1، د.ت.
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وياين الصانع (ت 643هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
- شرح الوافية نظم الكافية : أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت 646هـ) تح : الدكتور موسى بنأي علوان العليبي ، مطبعة الآداب النجف -العراق-، ط1 ، 1400هـ - 1980م .
- الفوائد الضبائية شرح كافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن الجامي، (ت 898 هـ) تح: الدكتور أسامة طه الرفاعي، د.ط.و.د.ت .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مصطفى عبد الله القسطنطيني ، (١٠٦٧ هـ ) تح: إكمال الدين إحسان أوغلي - بشار عواد معروف ،مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - مركز دراسا ،المخطوطات الإسلامية، لندن - إنجلترا ، ط1، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م.
- الكنش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت 732هـ) تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د.ط، 2000 م.
- الملححة في شرح الملححة: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصانع (ت 720هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2004م.
- المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية : محمد بن علي الجرجاني (كان حيًا سنة 730هـ) تح :مصطفى محمود أبو السعود المكتبة الخيرية ، ط1، 2024م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني - مؤسسة قرطبة - القاهرة، د.ط. د.ت .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790 هـ) تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة- ط1، 1428 هـ - 2007 م.
- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ( ت 669 هـ )، تح: عبد الستار الجوارى و عبد الله الجبوري ، ط1، 1972.
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إباد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، مجلة الحكمة، مانشستر - بريطانيا، ط1، 1424 هـ - 2003 م.
- موضح الرشاد في شرح الإرشاد : السيد علي خان المدني (ت 1120هـ) ، تح :السيد حسين الخاتمي ،مهر بيكران ، ط1، 1436هـ.
- النحو الوافي: عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف ، ط15، د.ت.

## الاعتراضات النحوية في شروح الإرشاد في النحو للتفتازاني

الباحثة: نثار خضير عباس

أ.د نجلاء حميد مجيد

ثانيًا : الرسائل والأطاريح العلمية

- البسيط في شرح الكافية : ركن الدين الاستراباذي الحسن بن محمد بن شرف شاه (ت 715هـ) تح : حازم سليمان مرزه الحلي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد -كلية الآداب- ، 1983م.
- شرح الكافية : شهاب الدين أحمد بن عمر الدولة آبادي الهندي (ت849هـ) تح : ثائر عبد الكريم شعلان البديري ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية -كلية الآداب -.
- الوافية في شرح الكافية لركن الدين الاسترابادي ابي الفضائل الحسن بن محمد بن شرفشاه (ت715 هـ): محمد علي الحسيني، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد - كلية الآداب - 1971م .